

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى



صندوق النقد الدولي

إبريل
٢٠٢٠

شكر وتقدير

تُعَدُّ إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي في ربيع كل عام تقريرها عن مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO) لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD). ويمثل التحليل والتوقعات في هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من دور الإدارة في مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويستند التقرير في الأساس إلى المعلومات التي يجمعها خبراء الإدارة من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء.

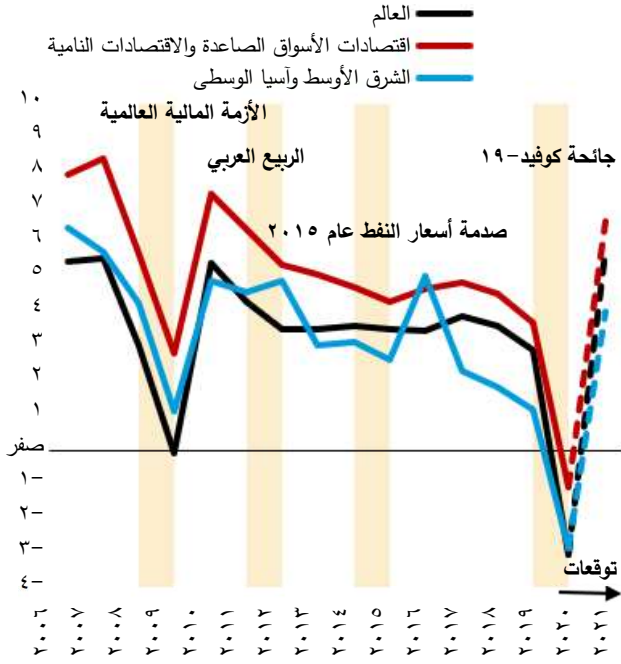
وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير تحت الإشراف العام لمدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، جهاد أزور. وتولى إدارة المشروع كل من تالين كورنشيليان (نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وبيكاس جوشي (رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وعلي العيد (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). والمساهمون الرئيسيون في هذا التقرير هم ماكسيميليانو أبيندينو، ودالماشيو بينيشيو، ونيكولاس إند، وغازي شببكات، وموسيه سو، ولينغ زو.

وقام بإدارة قاعدة البيانات وتقديم المساعدة في العمل البحثي كل من جوهر أبايجان، وألوريمي أكين-أولوغبادي، وكيت نغوين، كما قام تاكر ستون بتقديم مساعدة بحثية إضافية. وقدمت الدعم الإداري تاتيانا بيشيركينا وباتريشيا بوغي. وقدمت المساعدة التحريرية شيريل توكسوز من إدارة التواصل.

التطورات العالمية: الانعكاسات على منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الشكل البياني ١

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

في ظل الانتشار الجارف لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) عبر بلدان العالم، تشير التوقعات إلى تراجع النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من ١,٢٪ في عام ٢٠١٩ إلى -٢,٨٪ في عام ٢٠٢٠ — أي أقل من معدلات النمو المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وخلال صدمة أسعار النفط عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ١) — ليرتفع لاحقا إلى ٤,٠٪ عام ٢٠٢١ مع انحسار التهديدات الناتجة عن الفيروس وبدء التعافي بفضل الجهود العالمية المبذولة على صعيد السياسات. وعلى غرار باقي العالم، تم تخفيض التنبؤات الإقليمية لعام ٢٠٢٠ بدرجة ملحوظة مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" (أقل بمقدار ٥,٧ نقطة مئوية)، وهو ما يعكس في الأساس التداعيات الاقتصادية المتوقعة نتيجة الجائحة التي انتشرت في جميع بلدان المنطقة تقريبا، بما في ذلك إيران التي تمثل أحد المراكز الرئيسية لتعشي الجائحة.

وقد تراجعت أسعار النفط بنحو ٥٠٪ منذ تعشي فيروس كوفيد-١٩ (الشكل البياني ٢)، لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال ما يزيد على ٢٠ عاما بعد استبعاد أثر التضخم، حيث ساهمت القيود على السفر التي فرضتها الحكومات حول العالم في تراجع الطلب على النفط، فضلا على عدم وجود اتفاقية إنتاج جديدة بين منظمة البلدان المصدرة للنفط والبلدان الأخرى الرئيسية المنتجة للنفط (أوبك+). أما الاتفاق اللاحق

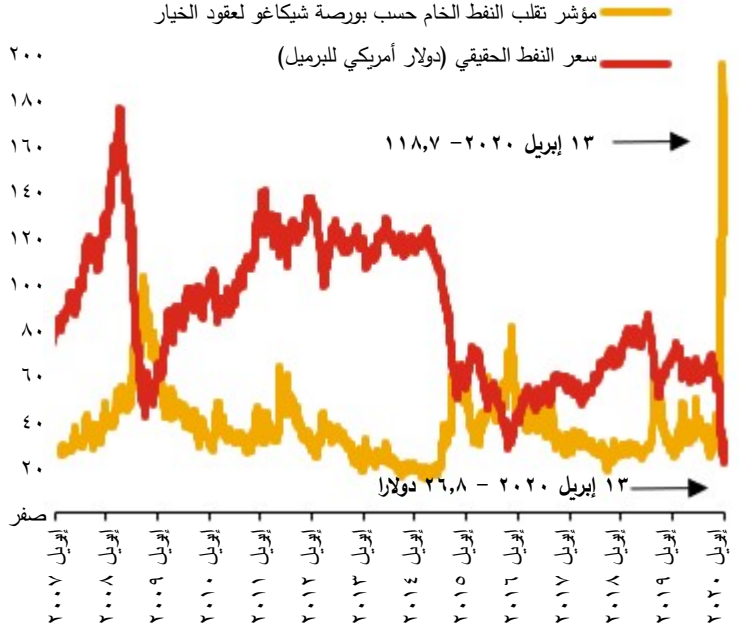
على تخفيض الإنتاج الذي توصل إليه أعضاء أوبك+ في مطلع شهر إبريل، والخطوة المكتملة التي اتخذتها الاقتصادات المصدرة للنفط في مجموعة العشرين بالاتفاق على مزيد من خفض الإنتاج، فمن شأنهما أن يقدم بعض الدعم لأسعار النفط، ولا سيما إذا ارتفع الطلب العالمي^١. كذلك انخفضت أسعار السلع الأولية الأخرى انخفاضا حادا بسبب تباطؤ النمو العالمي. وكما يشير الفصل الأول، شهدت أسعار النفط انخفاضات كبيرة للغاية يُتوقع معها تراجع إيرادات المالية العامة والصادرات على مستوى جميع البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، بما في ذلك البلدان التي قد تتمكن من زيادة حصتها السوقية على حساب البلدان الأخرى التي تنتج النفط بتكلفة أعلى. وسيؤدي تراجع إيرادات النفط والسلع الأولية إلى تآكل الحيز المتاح من خلال السياسات للتصدي للأزمة في بعض البلدان، وإلى فرض ضغوط على أسعار الصرف والموازنات الحكومية، وإضعاف المراكز الخارجية للبلدان.

أعد هذا الفصل لينغ زو، بمساعدة بحثية من أولوريمي أكين-أولوغبادي.

^١ تستند توقعات التضخم إلى البيانات التي كانت متوفرة في تاريخ ٣ إبريل ٢٠٢٠ وهي بالتالي لا تعكس اتفاقية أوبك+ التي تم التوصل إليها في تاريخ ٩ إبريل

التطورات العالمية: الانعكاسات على منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الشكل البياني ٢ تقلبات أسعار النفط حسب بورصة شيكاغو لعقود الخيار وأسعار النفط الحقيقية (المؤشر وسعر البرميل بالدولار الأمريكي)



المصدر: مؤسسة Bloomberg Finance LP.

ملحوظة: مؤشر تقلب النفط الخام في بورصة شيكاغو لعقود الخيار يقيس توقعات السوق بشأن تقلب أسعار النفط الخام على مدى ٣٠ يوما.

وعلاوة على تداعياتها الصحية الكبيرة، تتسبب **جائحة كوفيد-١٩**، إضافة إلى هبوط أسعار النفط، في حدوث اضطرابات اقتصادية ملحوظة من خلال الصدمات المتزامنة على جانبي العرض والطلب - متمثلة في الهبوط الحاد في أسعار النفط والسلع الأولية، وانخفاض الطلب المحلي والخارجي، وتراجع ثقة المستهلكين، وتشديد الأوضاع المالية، واضطراب الإنتاج وسلاسل الإمداد العالمية.

وفي الوقت نفسه، يشهد **طلب المستهلك تراجعاً على مستوى المنطقة**، لا سيما في قطاعات السياحة والضيافة والتجزئة (أذربيجان والبحرين وجورجيا والإمارات العربية المتحدة)، بسبب القيود التي نتجت عن تدابير الاحتواء التي طبقتها حكومات المنطقة والمخاوف من انتشار العدوى. ومن المرجح أن يقع الأثر الأكبر على كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية هوامشها المالية الوقائية. علاوة على ذلك، نظراً لارتفاع حجم التوظيف في هذه القطاعات الخدمية، فقد يتعرض الطلب المحلي عبر المنطقة لآثار لاحقة كبيرة في حالة ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتحويلات العاملين بالخارج.

وتؤثر **صددمات العرض** على الأنشطة الاقتصادية الأخرى في المنطقة. فقد أدى إغلاق الحدود في بلدان المنطقة وتوقف سلاسل الإمداد إلى تعطل الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية وتعليق خطط الاستثمارية. علاوة على ذلك، فإن هذه الصدمات السلبية تتفاقم بسبب **التراجع الحاد في ثقة الأعمال والمستهلكين** نتيجة تصاعد حدة التوترات الاجتماعية والجغرافية-السياسية وحالة عدم اليقين الكبيرة بشأن استمرارية التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة ومدى حدتها.

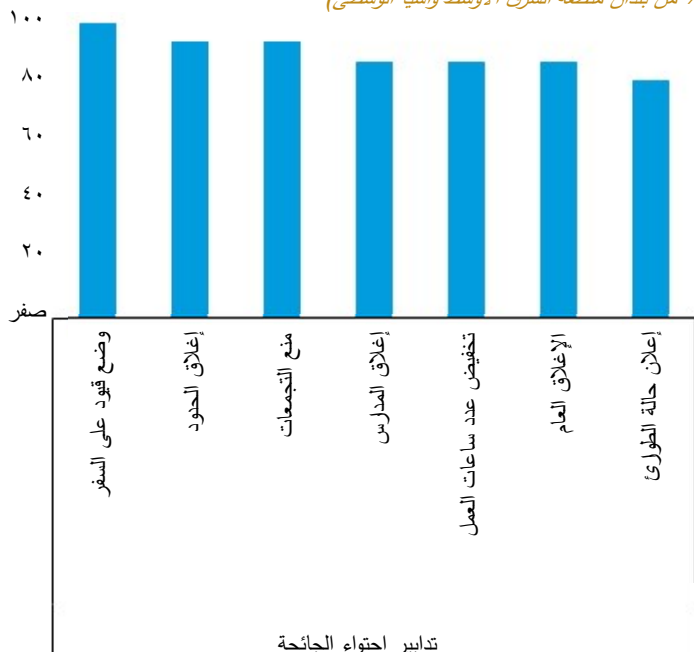
وفي الوقت نفسه، تشددت **الأوضاع المالية العالمية** على نحو حاد، مما ساهم في تفاقم التحديات التي تواجه المنطقة. فقد تراجعت أسواق الأسهم بنسبة ٢٠٪-٣٠٪ بعد بلوغها مستوى الذروة في منتصف شهر فبراير، وكانت قطاعات الطاقة من بين القطاعات الأشد تضرراً، كما تصاعد إحساس المستثمرين بالخطر على مستوى العالم بحوالي أربعة أضعاف ليصل إلى مستويات غير مسبوقه خلال نفس الفترة مقياساً بمؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار. وبالرغم من الجهود النشطة لتيسير السياسات النقدية وعمليات السيولة التي تقوم بها البنوك المركزية الكبرى، اتسعت فروق أسعار الفائدة على السندات الحكومية بأجل استحقاق عشر سنوات والسندات السيادية في عدد كبير من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتشير البيانات عالية التواتر إلى خروج ما يقرب من ٥ مليارات دولار من تدفقات الحافظة من المنطقة خلال شهر مارس. وقد تنشأ عن تشديد الأوضاع المالية تحديات كبيرة بسبب حلول أجل استحقاق ديون سيادية خارجية بقيمة ٣٥ مليار دولار تقريباً على بلدان المنطقة في عام ٢٠٢٠.

وتعكس **آفاق** المنطقة تداعيات اقتصادية كبيرة من جائحة كوفيد-١٩. فبالرغم من أن ارتفاع أسعار النفط - نتيجة تعافي الطلب العالمي على النفط بوتيرة أسرع بعد التوصل إلى اتفاقية جديدة مؤخرًا لتخفيض الإنتاج على سبيل المثال - يمكن أن يؤدي إلى تحسن آفاق المنطقة

وبالتالي إلى تجاوز النتائج المتوقعة، تشير المخاطر المحيطة بالتنبؤات في معظمها إلى احتمال حدوث تطورات سلبية على المدى القريب خصوصا وتتوقف بدرجة كبيرة على مدة استمرار الجائحة وحدتها:

- قد تؤدي زيادة حدة جائحة كوفيد-١٩ واستمرارها لفترة مطولة على مستوى المنطقة أو لدى شركائها التجاريين الرئيسيين إلى تعطل الإنتاج لفترة ممتدة، واتساع دائرة تداعيات سلاسل الإمداد، وانهايار مستويات الثقة والطلب بدرجة أكبر، واستمرار تدهور الأوضاع المالية. وفي الوقت نفسه، فإن البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، لا سيما التي لا تمتلك مستوى جيد من رأس المال، يمكن أن تتعرض لضغوط نتيجة القروض الممنوحة للقطاعات والأسر المتضررة. ويمكن لهذه العوامل مجتمعة أن تؤدي إلى هبوط اقتصادي أكثر حدة في عام ٢٠٢٠ وتعافٍ أضعف في عام ٢٠٢١. علاوة على ذلك، فإن عدم التعامل مع تفشي الفيروس بكفاءة قد يؤدي إلى تفاقم الشعور بعدم الثقة في الحكومات المحلية، مما يهدد الطريق لمزيد من الاضطرابات الاجتماعية وتنامي حالة عدم اليقين في المنطقة.
- وإذا استمر تراجع مزاج المستثمرين تجاه تحمل المخاطر، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض حاد في التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، لا سيما تدفقات استثمارات الحافظة - التي تتأثر بدرجة كبيرة بمزاج المستثمرين تجاه تحمل المخاطر على مستوى العالم. فعلى سبيل المثال، إذا ظل مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار ثابتا حتى نهاية العام عند مستوى الذروة الذي بلغه مؤخرا في مارس (وهو ٨٣)، فتدفقات الحافظة الوافدة إلى منطقة MENAP يمكن أن تتراجع بحوالي ١٠٠ مليار دولار تقريبا (حوالي ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) (عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى*). وستجاوز هذا التراجع مجموع تدفقات الحافظة التي دخلت المنطقة في عام ٢٠١٩. وقد يؤدي هذا التوقف المفاجئ في التدفقات الرأسمالية إلى انقطاع الاستثمارات، وفرض ضغوط على ميزان المدفوعات، وتعديل أسعار الصرف على نحو مريب، لا سيما في البلدان ذات الهوامش الوقائية المحدودة والأسس الضعيفة.

الشكل البياني ٣
التدابير القُطرية لمنع انتشار جائحة كوفيد-١٩ في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(% من بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)



تدابير احتواء الجائحة

المصادر: السلطات الوطنية.

ملحوظة: تعكس المعلومات الواردة في الشكل البياني الوضع في ٦ إبريل ٢٠٢٠.

وعلى خلفية هذه التحديات، تتمثل الأولوية الملحة لبلدان المنطقة في احتواء انتشار الفيروس. وقد بدأت حكومات المنطقة بالفعل في اتخاذ إجراءات احتوائية قوية (الشكل البياني ٣). فعلى سبيل المثال، فرضت ٨٠٪ تقريبا من البلدان (٢٥ بلدا) في المنطقة إغلاقا عاما جزئيا أو كاملا. وإلى جانب التدابير الاحتوائية للمرض، ينبغي أن تقوم جميع البلدان بالإنفاق اللازم على الرعاية الصحية لضمان استعداد النظم الصحية بشكل كاف لتلبية احتياجات السكان بغض النظر عن الحيز المالي المتاح.

وكما يؤكد الفصل الثاني، يمكن أن تبلغ هذه التحديات مبلغا خطيرا للغاية، لا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في المنطقة (أفغانستان والعراق والسودان واليمن) أو التي تستقبل تدفقات كبيرة من اللاجئين (إيران والأردن ولبنان وباكستان)، نظرا لأن مهمة إعداد نظمها الصحية الواقعة تحت ضغوط بالفعل للتعامل مع تفشي جائحة كوفيد-١٩ قد تزداد تعقيدا بسبب قيود العرض - بما في ذلك الناتجة عن تراجع الواردات - أو المخاطر العالية الناتجة عن التقارب وصعوبة التباعد الاجتماعي في مخيمات اللاجئين. وللمساعدة في التصدي لهذه التحديات، قد

التطورات العالمية: الانعكاسات على منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

يلزم توفير دعم طبي ومالي خارجي في الوقت المناسب من الاقتصادات الكبرى والمنظمات الدولية. وفي هذا السياق، قام صندوق النقد الدولي بالفعل بتخفيف أعباء الديون عن اليمن.

فضلا على ذلك، ينبغي توجيه استجابة السياسات الاقتصادية نحو الحيولة دون تسبب جائحة كوفيد-١٩ في ركود اقتصادي مطول تصاحبه آثار سلبية دائمة على رفاه المجتمع من خلال ارتفاع معدلات البطالة وإفلاس الشركات. وتستخدم البلدان بالفعل مزيجا من السياسات الموجهة في الوقت المناسب نحو القطاعات والمجموعات السكانية الأشد تضررا (الجدول ١)، من خلال توفير تحويلات نقدية للعاطلين عن العمل (كازاخستان) وإتاحة التمويل الميسر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المملكة العربية السعودية) على سبيل المثال.^٢

الجدول ١ - التدابير المالية المتخذة لمواجهة تفشي جائحة كوفيد-١٩

تدابير إضافية على جانب الإيرادات	تدابير إضافية على جانب النفقات	
	✓	أرمينيا
	✓	أذربيجان
✓	✓	البحرين
✓	✓	مصر
✓	✓	جورجيا
✓	✓	إيران
✓		العراق
✓	✓	كازاخستان
✓	✓	الكويت
✓		ليبيا
✓	✓	موريتانيا
✓	✓	المغرب
✓	✓	باكستان
✓	✓	المملكة العربية السعودية
✓		السودان
✓	✓	تونس
✓	✓	الإمارات العربية المتحدة
✓	✓	أوزبكستان

المصدر: السلطات الوطنية.

ملحوظة: تعكس المعلومات الواردة أعلاه الوضع في ٦ إبريل ٢٠٢٠.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط التي تواجه صدمات كبيرة على جانب الطلب وانخفاضات حادة في أسعار النفط، فيجب عليها خلال الفترة المقبلة التحوط من تعرض قطاعاتها غير النفطية لأضرار دائمة. ونظرا لهشاشة النمو وضعف أدوات الضبط التلقائي بوجه عام، يمكن أن تتخذ الحكومات تدابير تشيطنية مؤقتة - بمجرد احتواء الجائحة وأمكن استئناف الأنشطة الاقتصادية على النحو المعتاد دون المخاطرة باتساع دائرة انتشار الفيروس - لزيادة الطلب الكلي في حدود الحيز المتاح من خلال السياسات.

وفي البلدان الأخرى، لا سيما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة التي تعاني من ضيق الحيز المالي المتاح، يمكن للحكومات النظر في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وذلك على سبيل المثال، من خلال تخفيض أو تأجيل المصروفات غير الأساسية، أو السعي للحصول على دعم تمويلي أو مساعدات من الخارج. ويقدم صندوق النقد الدولي بالفعل دعما ماليا للأردن وجمهورية قيرغيزستان وباكستان وتونس، إلى جانب تخفيف أعباء الديون عن الصومال بمساعدة من الدائنين الدوليين، ليتيح بذلك لكل من هذه البلدان حيزا إضافيا على جانب السياسات لمكافحة الجائحة. ومن المقرر توفير دعم مالي إضافي لمجموعة أكبر من البلدان، كما يواصل صندوق النقد الدولي تقديم الدعم في مجال السياسات لجميع بلدانه الأعضاء.

وينبغي أن تستعد البنوك المركزية لتوفير السيولة للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، لا سيما التي تقدم قروضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن للجهات المعنية بتنظيم الأسواق المالية والرقابة عليها أن تشجع، بصورة مؤقتة ولفترة زمنية محددة، تمديد آجال استحقاق القروض مع الاستمرار في تقييم أداء هذه القروض وانعكاساتها المالية بانتظام (عدد إبريل ٢٠٢٠ من "تقرير الاستقرار المالي

^٢ للاطلاع على التفاصيل، راجع أداة تتبع السياسات في الموقع الإلكتروني للصندوق: <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>

العالمي). وفي السابع من إبريل، قامت سبعة بنوك مركزية في المنطقة، بما في ذلك في البحرين والمغرب والإمارات العربية المتحدة، بضخ حوالي ٥٠ مليار دولار في نظمها المالية لدعم السيولة في سياق مكافحة جائحة كوفيد-١٩.

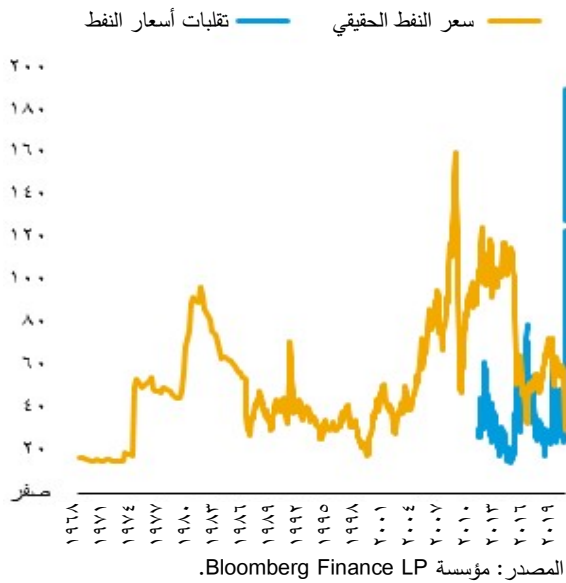
وفي ظل زيادة تراجع الطلب الخارجي وتشديد الأوضاع المالية، سيواجه كثير من البلدان تحديات على الصعيد الخارجي. وينبغي أن تسمح البلدان ذات نظم أسعار الصرف المرنة ومعدلات التضخم المنخفضة بتعديل أسعار صرفها إلى حد ما لاحتواء جزء من الصدمة. وكما يشير الفصل الثالث، قد يلزم تشديد السياسات النقدية (والتدخل في أسواق الصرف الأجنبي) لاحتواء الأثر المحتمل من خروج التدفقات الرأسمالية والتأثير التضخمي لتحركات أسعار الصرف، بينما يمكن النظر في استخدام سياسات السلامة الاحترازية الكلية وإدارة التدفقات الرأسمالية بصورة مؤقتة لحماية الاستقرار المالي.

١ - البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مجابهة صدمات متعددة

عن معدل النمو البالغ ٢,١٪ الذي كان متوقعا في عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وانعكاسا للأثار الناتجة من خلال عدة قنوات رئيسية:

الشكل البياني ١-١

سعر النفط الحقيقي وتقلبات أسعار النفط
(سعر البرميل بالدولار الأمريكي في عام ٢٠٢٠، المؤشر)



- انتشار الفيروس والاضطرابات الناجمة عن تدابير احتوائه: أعلنت جميع البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان عن انتشار جائحة كوفيد-١٩ على المستوى الوطني. وإيران من البلدان التي يتركز فيها المرض بنسبة كبيرة للغاية، حيث سجلت ما يزيد على ٥٠ ألف حالة إصابة وأكثر من ٣ آلاف حالة وفاة، وهي أحد مصادر خطر استمرار الإصابة بالفيروس على مستوى المنطقة. وقد أثرت تدابير الاحتواء اللازمة لوقف انتشار الفيروس على القطاعات الغنية بالوظائف عبر المنطقة، مما نتجت عنه آثار سلبية على مستويات الثقة والنشاط غير النفطي.

تراجعت الآفاق المتوقعة للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تراجعا ملحوظا مع بداية تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والانخفاض الحاد في أسعار النفط.^١ وتشير التوقعات إلى انكماش الاقتصادات في عام ٢٠٢٠، بينما ستتعرض الأوضاع المالية والخارجية لضغوط شديدة في عدد كبير من البلدان، مما يؤدي إلى تآكل الحيز المتاح أمام السياسات للتعامل مع الأزمة. غير أن السياسات ينبغي أن تستمر في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-١٩. وينبغي إيلاء الأولوية للإنفاق على احتياجات الرعاية الصحية الملحة، مع توجيه دعم مؤقت في حينه نحو القطاعات المتضررة بشدة استنادا إلى إجراءات تتخذها البنوك المركزية لضمان توافر مستويات كافية من السيولة. وستؤدي السياسات إلى ارتفاع العجز على المدى القريب. ومتى ترسخت جذور التعافي، ينبغي استئناف الضبط المالي التدريجي ضمن أطر متوسطة الأجل لمواجهة التحديات المستقبلية، لا سيما الناتجة عن تراجع الإيرادات الهيدروكربونية.

تفشي جائحة كوفيد-١٩: ضربة مزدوجة

تؤثر جائحة كوفيد-١٩ تأثيرا ملحوظا على البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فقد تأثرت جميع بلدان المنطقة تقريبا بانتشار الفيروس، وظهرت حالات تفشي حادة في بعضها. وفي الوقت نفسه، تتفاقم حدة الضغوط على هذه الاقتصادات نتيجة انهيار أسعار النفط العالمية، مما يزيد من صعوبة مكافحة الفيروس ومنع حدوث أضرار اقتصادية دائمة. وبخلاف التأثير المدمر لصحة الإنسان، تؤدي هذه الصدمات مجتمعة إلى اضطرابات اقتصادية جسيمة عبر المنطقة.

وتشير التوقعات إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان بنسبة ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما يشكل تخفيضا كبيرا

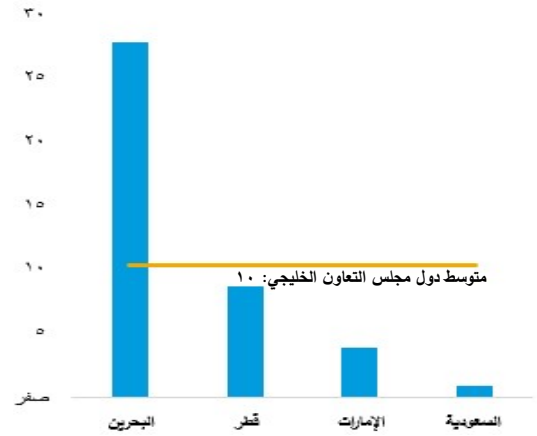
أعد هذا الفصل موسيه سو وغازي شبيكات وكيت نغوين.

^١ تضم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان كلا من الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

استجابة السياسات لجائحة كوفيد-١٩

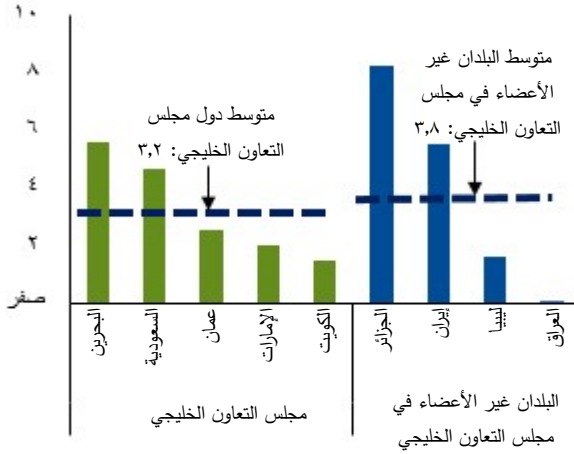
(% من إجمالي الناتج المحلي)

١- دعم السيولة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢- استجابة المالية العامة لجائحة كوفيد-١٩



الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بأكثر من ٢٣٠ مليار دولار أمريكي مقارنة بتوقعات أكتوبر، مما يفرض ضغوطا جسيمة على الأرصدة المالية والخارجية. وبالنسبة لبعض البلدان (الجزائر والبحرين والعراق وعمان)، قد ينتج عن ذلك نضوب سريع في الاحتياطات الوقائية، لا سيما في ظل تزايد ضغوط الإنفاق لمكافحة تفشي مرض كوفيد-١٩.

• رياح معاكسة عنيفة نتيجة تطورات الأسواق المالية العالمية: اشتدت الأوضاع المالية العالمية بشكل حاد بالرغم من قيام البنوك المركزية الكبرى بتيسير سياساتها إلى حد كبير (عدد إبريل ٢٠٢٠ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي"). وتراجعت التدفقات التراكمية لاستثمارات الحافظة الوافدة إلى البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بما يزيد على ٣,٥ مليار دولار منذ منتصف فبراير، بالرغم من تحسنها بدرجة طفيفة في بداية إبريل. وارتفعت تكلفة الاقتراض الخارجي في المتوسط بمقدار ٢٧٩ نقطة أساس في دول مجلس التعاون الخليجي وبمقدار ٩٤٢ نقطة أساس في العراق على امتداد هذه الفترة، لتتجاوز بذلك مستوياتها في الاقتصادات الصاعدة ذات التصنيف المماثل. وتقرض هذه الأوضاع تحديات جسيمة على البلدان التي تواجه ضغوطا تمويلية حالية (البحرين والعراق وعمان)، كما أنها قد تثير شواغل أوسع نطاقا بسبب حلول أجل استحقاق ديون سيادية خارجية على بلدان المنطقة خلال العام الجاري تشير التقديرات إلى بلوغ قيمتها ١٠ مليارات دولار تقريبا.

• تراجع النمو لدى الشركاء التجاريين: أدت تدابير الاحتواء في الاقتصادات الكبرى والشركاء التجاريين الرئيسيين إلى تراجع كبير في النمو والطلب على النفط والسلع الأولية الأخرى على مستوى العالم (راجع التطورات العالمية والإطار ١-١). وقد نتج عن ذلك تراجع في التدفقات التجارية والسياحية وانخفاض ملحوظ في أسعار النفط العالمية.

• هبوط تاريخي في أسعار النفط: تقادم تأثير تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الارتفاع الكبير في عرض النفط نتيجة زيادات الإنتاج المعلنة في بعض البلدان المنتجة الكبرى (روسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) عقب انتهاء العمل باتفاق منظمة البلدان المصدرة للنفط وكبرى البلدان المنتجة للنفط الأخرى (أوبك+) في شهر مارس. فتوصل بلدان أوبك+ إلى اتفاق لاحق لتخفيض الإنتاج في بداية إبريل، واتخاذ خطوة مكملة له باستمرار تخفيض الإنتاج من جانب اقتصادات مجموعة العشرين المصدرة للنفط، من شأنه أن يدعم أسعار النفط، لا سيما في حالة زيادة الطلب العالمي. ومع ذلك، انخفضت أسعار النفط انخفاضاً حاداً بما يزيد على ٦٠٪ منذ بداية العام الجاري، لتصل إلى ٢٦ دولاراً للبرميل في نهاية مارس (الشكل البياني ١). وقياساً بالقيمة الحقيقية (المعدلة لاستبعاد أثر التضخم)، لم يتراجع سعر النفط إلى هذه المستويات منذ عام ٢٠٠١، والتي يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الإيرادات السنوية للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق

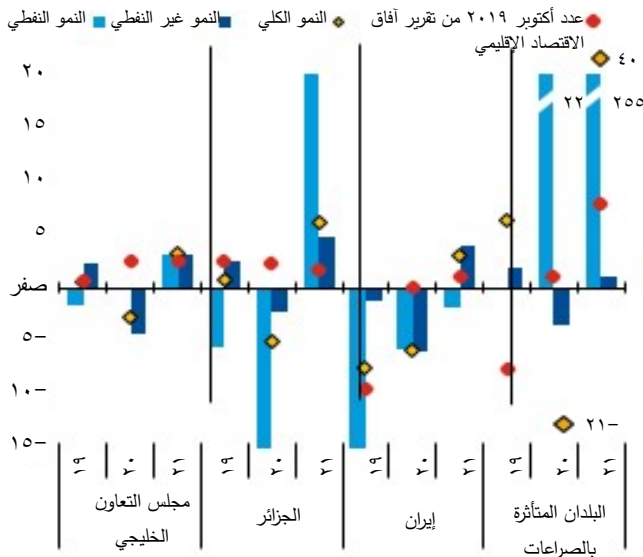
التصدي للأزمة

الصغيرة والمتوسطة والقطاعات المتضررة بشدة (البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). كذلك تم تقديم دعم مباشر لأسواق الأسهم المحلية (قطر).

الشكل البياني ٣-١

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(%، مرجحاً بتعديل القوى الشرائية)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البلدان المتأثرة بالصراعات تتضمن العراق وليبيا واليمن.

تراجع حاد في النشاط الاقتصادي في ٢٠٢٠

يرجع ضعف آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى آثار التدابير الاحتوائية القوية واسعة النطاق والضعف الخافضة للنمو نتيجة تراجع إنتاج النفط في بعض البلدان (الشكل البياني ٣-١). وتتطوي هذه التوقعات على درجة كبيرة من عدم اليقين بسبب الانتشار العالمي السريع لجائحة كوفيد-١٩، ونطاق تأثيرها، والسياسات ذات الصلة المتخذة لمواجهتها.

تشير التوقعات إلى انكماش النمو في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٠. ويتوقع أن يؤثر النشاط غير النفطي تأثيراً سلبياً كبيراً على الآفاق على المدى القريب، حيث يتراجع بنسبة ٤,٣٪ هذا العام، وهو ما يشكل تخفيضاً كبيراً عن معدل النمو البالغ ٢,٣٪ الذي كان متوقعاً في عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ولحق أشد الضرر بقطاعات الخدمات

سارعت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان باتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات على مستوى السياسات لإنقاذ الأرواح، واحتواء الجائحة لمنعها من الانتشار، ودعم القطاعات المتضررة بشدة. وبلغ متوسط حجم التدابير المالية المعلنة ككل ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي (٤٤ مليار دولار) على مستوى البلدان، و٣,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي (٣٠,٦ مليار دولار) في دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمثل، يبلغ دعم السيولة حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي (أو ٤١ مليار دولار تقريباً) في دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ٢-١).

وعلى مستوى السياسات، ركزت الجهود بشكل ملائم على تدابير تخفيف آثار الأزمة واحتوائها، والدعم الموجه إلى الأسر والقطاعات والشركات المتضررة بشدة. وتحديداً:

- طبقت جميع البلدان المتأثرة بانتشار الفيروس درجات متفاوتة من القيود على السفر المحلي والدولي إلى جانب الحجر الصحي للتخفيف من سرعة انتشار الفيروس. فضلاً على ذلك، وضعت معظم البلدان استراتيجيات متنوعة لاحتواء الفيروس، بما في ذلك فرض الحظر، وتعليق التجمعات الدينية، وإغلاق المدارس والأنشطة غير الضرورية والأماكن العامة، ومنع استقبال الزبائن في المطاعم. كذلك قام بعض البلدان (الجزائر والمملكة العربية السعودية) بزيادة الإنفاق على المرافق الصحية والأجهزة الطبية.
- وبالنسبة للجهات الخاصة والأسر المتأثرة بالفيروس والتدابير الاحتوائية، فبموجب دعمها عموماً من خلال مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف نقص السيولة، بما في ذلك التحويلات النقدية المباشرة، وتعليق سداد إيجار الوحدات وفواتير المرافق، وإجراء بعض التعديلات على القروض. علاوة على ذلك، استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من برامج الضمانات الحكومية (الإمارات العربية المتحدة)، فضلاً على الاستمرار في دفع رواتب العمالة الوافدة من المرضى أو الخاضعين للحجر الصحي (قطر).

- وتم دعم التدابير المالية بإجراءات تكميلية لتيسير السياسة النقدية، بما في ذلك تخفيض أسعار الفائدة (البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي (الجزائر)، إلى جانب ضخ سيولة كبيرة لدعم البنوك، لا سيما التي تقوم بإقراض المؤسسات

الناتج المحلي غير النفطي سيتراجع بنسبة ٦٪ بسبب الآثار واسعة النطاق لتفشي فيروس كورونا والتدابير القوية لاحتوائه. وعقب حالة الركود العميق التي شهدتها الاقتصاد الإيراني في ٢٠١٩، يُتوقع انكماشه مجدداً، ليتراجع بنسبة ٦٪. وتشير التوقعات إلى انكماش النمو بنسبة ٥,٢٪ في الجزائر بسبب تراجع طاقة إنتاج النفط وخسارة حصتها في سوق التصدير، وبنسبة ٤,٧٪ في العراق حيث تؤدي الاحتجاجات الشعبية على الأوضاع الاجتماعية إلى تعطيل الأنشطة كما يُتوقع انكماش إنتاج النفط بنسبة ٢٪ نتيجة القيود الأمنية وغيرها من القيود المفروضة على سلسلة الإمداد في الوقت الحالي.

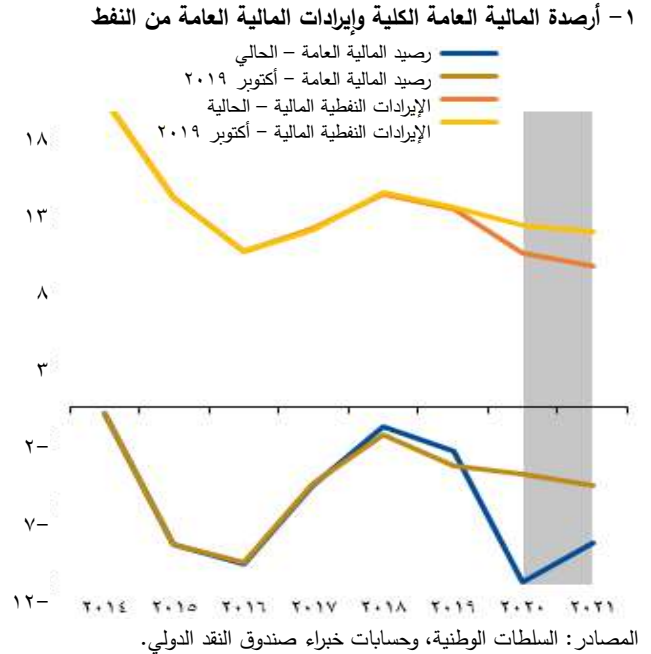
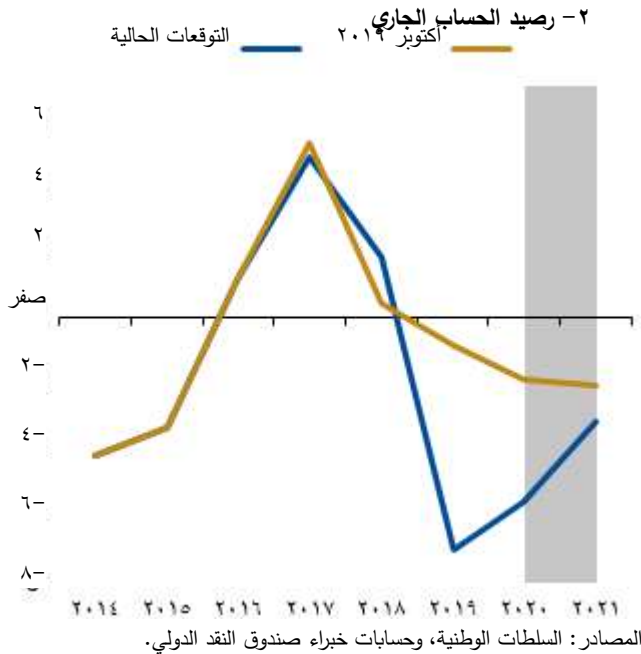
- واستمر تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والأداء الاقتصادي في ليبيا. ويُتوقع أن ينكمش الاقتصاد بما يزيد على ٥٠٪ في عام ٢٠٢٠، لينعكس بذلك مسار التعافي القوي الذي شهدته ليبيا مؤخراً. كذلك ستظل الصراعات التي يشهدها اليمن من العوامل السلبية الكبيرة المؤثرة على نموه الاقتصادي، حيث يُتوقع انكماش الاقتصاد بنسبة ٣٪.

والتجزئة والضيافة والسياحة التي تأثرت بانتشار جائحة كوفيد-١٩ وتدابير احتوائه، مما زاد من التحديات التي تواجه تلك البلدان التي تسهم فيها هذه الأنشطة بنسبة كبيرة من الناتج (البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة). كذلك تباطأ قطاع الصناعة التحويلية، وتم إرجاء الخطط الاستثمارية عبر معظم بلدان المنطقة. ويُتوقع كذلك تباطؤ إجمالي الناتج المحلي النفطي في عام ٢٠٢٠، حيث ينكمش في جميع البلدان ما عدا الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتشير التوقعات إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي النفطي الكلي بنسبة ٠,٣٪، برغم توقع استمرار هبوط إنتاج النفط الكلي في ظل آخر اتفاقيات أوبك+، مما يؤكد وجود مخاطر من التطورات السلبية على نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي.^٢

- ويُتوقع أيضاً تراجع النمو في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، حيث تشهد هذه البلدان انكماشاً ملحوظاً في إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي خلال عام ٢٠٢٠. فبالنسبة لإجمالي الناتج المحلي النفطي، تشير التوقعات إلى انكماشه بنسبة ٥,٩٪ نتيجة انخفاض الإنتاج، كما أن إجمالي

الشكل البياني ١-٤

أرصدة المالية العامة الكلية وإيرادات المالية العامة من النفط (% من إجمالي الناتج المحلي)



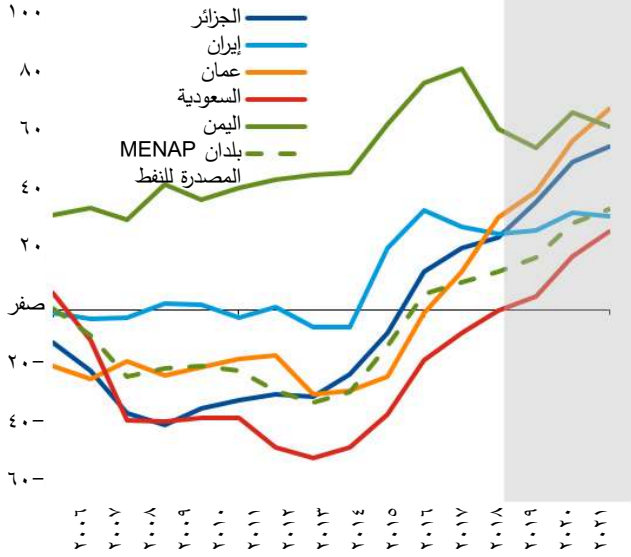
^٢ تستند التوقعات بشأن النمو إلى البيانات في ٣ إبريل ٢٠٢٠، وبالتالي لا يدخل فيها اتفاق أوبك+ الذي تم التوصل إليه يوم ٩ إبريل ٢٠٢٠.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مجابهة صدمات متعددة

الشكل البياني ٥-١

صافي الدين العام

(% من إجمالي الناتج المحلي)



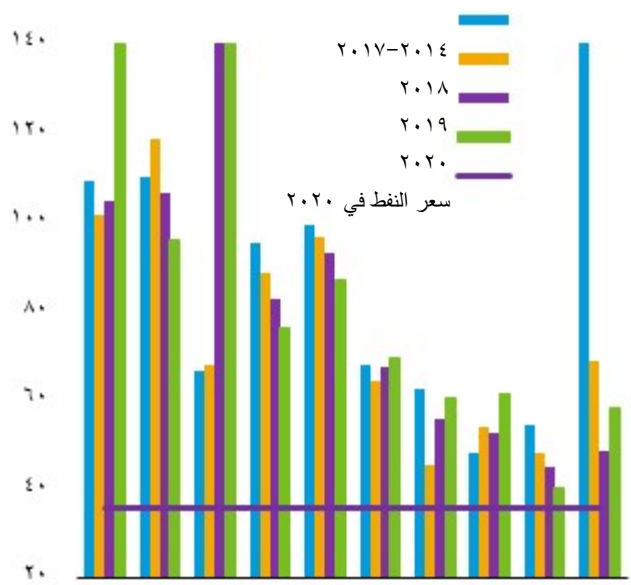
المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يحسب صافي الدين كإجمالي الدين ناقصا الأصول المالية. MENAP = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل البياني ٦-١

أسعار النفط المحققة لتعادل رصيد المالية العامة

(بالدولار الأمريكي للبرميل)



ليبيا قطر الكويت العراق الإمارات عمان السعودية إيران البحرين الجزائر
المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتشير التوقعات المستقبلية إلى انتعاش النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان خلال عام ٢٠٢١، ليصل إلى ٤,٧٪. ويعكس ذلك التوقعات الحالية بشأن انحسار الآثار الناجمة عن نقشي جائحة كوفيد-١٩، والتحسين التدريجي في أسعار النفط، ومزايا استمرار تيسير السياسات العالمية.

تزايد مواطن الضعف

يفرض كل من تراجع النمو والانخفاض الحاد في أسعار النفط ضغطاً شديداً على الأوضاع المالية والخارجية في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فمن المتوقع أن يتدهور مستوى عجز المالية العامة على مستوى المنطقة من ٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٩ إلى ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠، وينشأ حوالي ثلثي هذا التدهور (أو ٤,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي) عن التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة على جانبي الإنفاق والإيرادات (الشكل البياني ١-٤). والبلدان التي تمتلك هوامش مالية وقائية (الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) أقرت على استيعاب مستويات العجز المتزايدة مقارنة بالبلدان ذات الحيز المالي المحدود (الجزائر والبحرين وإيران والعراق وعمان).

كذلك سيكون لتراجع الإيرادات الهيدروكربونية المتوقعة تأثير سلبي على رصيد الحساب الجاري للمنطقة، حيث يُتوقع أن يسجل عجزاً بنسبة ٥,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠ مقابل فائض بنسبة ٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٩. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، سيسجل الحساب الجاري تحولا من فائض بنسبة ٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٩ إلى عجز بنسبة ٣,١٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال العام الجاري (الشكل البياني ١-٤).

وفي ظل اجتماع هذا التراجع في الأرصدة المالية والخارجية، أصبحت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أكثر عرضة لمخاطر التطورات المعاكسة، وبتات الحيز المتاح لها لمكافحة آثار فيروس كورونا محدودا، وتحديداً:

- تتراجع الهوامش الوقائية في الوقت الحالي، ولكنها لا تزال كافية في بعض بلدان المنطقة: فقد انتقل صافي الدين (إجمالي الدين ناقصا الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي) إلى الجانب الموجب، مما يعكس زيادة الخصوم، لا سيما في بلدان المنطقة

قد تشهد القطاعات المتضررة بشدة مزيدا من الاضطرابات - بما في ذلك خطوط الطيران والعقارات والفنادق والسياحة والتجزئة وغيرها - مما يؤدي إلى استمرار تراجع النمو غير النفطي في عدد من اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. وسيفرض ذلك مزيدا من الضغوط على الأرصد المالية والخارجية، ومخاطر تمويلية إضافية بالنسبة للبلدان ذات الهوامش الوقائية المحدودة والاحتياجات التمويلية الكبيرة، وتحديات كبيرة أمام البلدان منخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من ضعف نظمها الصحية.

- وقد يستمر تراجع أسعار النفط لفترة مطولة بسبب اتساع نطاق نقشي جائحة كوفيد-١٩ واستمرار زيادة عرض النفط في حالة قيام كبرى البلدان المنتجة بالتوسع في خططها الإنتاجية لزيادة حصصها السوقية.
- كذلك قد يؤدي تعمق الصراعات إلى استمرار تراجع مستويات الثقة والاستثمار بشكل أكبر عبر بلدان المنطقة، مما يحول دون التعافي من آثار جائحة كوفيد-١٩.
- وأخيرا، قد تزداد الضغوط على البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إذا أدت اتفاقية التجارة التي تم إبرامها مؤخرا بين الولايات المتحدة والصين (المرحلة الأولى) إلى تحول مسار واردات النفط الخام ومنتجات النفط الخام التي تستوردها الصين من المنطقة.

ضرورة استمرار السياسات في تلبية الاحتياجات الناجمة عن الأزمة

من الضروري أن تستمر السياسات في التخفيف من حدة آثار نقشي جائحة كوفيد-١٩. وينبغي أن تظل الأولوية القصوى هي احتواء الفيروس لمنعه من الانتشار وحماية الأرواح، بما في ذلك من خلال ضمان استعداد نظم الرعاية الصحية والخدمات الأساسية وشبكات الأمان الاجتماعية بشكل كاف لتلبية احتياجات الفئات الأكثر تعرضا للمخاطر في المجتمع والسكان المتضررين، حتى في البلدان التي يزداد فيها ضيق الحيز المتاح أمام السياسات والتي قد تواجه عجزا ماليا أكبر بالتالي.

غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي^٣ وسوف يستقر صافي الدين للمنطقة عند مستوى ٣٥٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١، ولكن يُتوقع ارتفاعه على المدى المتوسط، بينما سيسجل الدين الإجمالي والدين الصافي مستويات أعلى كثيرا في بعض البلدان بسبب احتياجاتها التمويلية الكبيرة (الجزائر والبحرين والعراق وعمان، الشكل البياني ٥-١).

- ارتفاع أسعار النفط التعادلية: بالرغم من تحسن أسعار النفط التعادلية (أسعار النفط اللازمة لتحقيق توازن الموازنة) إلى حد ما خلال العامين الماضيين، فقد ارتفعت ارتفاعا كبيرا مقارنة بأسعار النفط الحالية في جميع البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث تجاوزت ٨٠ دولارا في بعض البلدان (الجزائر والبحرين وإيران وعمان، الشكل البياني ٦-١).
- جمود هياكل النفقات: أدت التزامات الإنفاق الكبيرة، بما في ذلك فاتورة أجور القطاع العام والمعاشات التقاعدية في بعض البلدان (الجزائر والعراق والكويت وعمان)، وتزايد مدفوعات الفائدة (البحرين وإيران واليمن)، والنفقات الإلزامية الأخرى، إلى جمود أنماط الإنفاق في بلدان عديدة على مستوى المنطقة، وبات عليها الآن الاختيار بين سياسات بديلة للحد من هذا الجمود ينطوي جميعها على تحديات سياسية.

المخاطر

تكتنف الآفاق درجة كبيرة من عدم اليقين بينما مخاطر التطورات المعاكسة جسيمة:

- في حالة انتشار جائحة كوفيد-١٩ بشكل أعمق ولمدة أطول على مستوى العالم والبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وما يصاحبه من اتخاذ تدابير احتوائية إضافية، سيكون لذلك تأثير سلبي أكبر على مستويات الطلب والنشاط والثقة وأسعار السلع الأولية، مما سيؤدي إلى زيادة تشديد الأوضاع المالية العالمية. ونتيجة لذلك،

^٣ لا يتضمن هذا المقياس أصول صناديق الثروة السيادية في المنطقة التي لا يزال مستواها مرتفعا للغاية بالرغم من تراجعها بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠١٤.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مجابهة صدمات متعددة

القروض إلى الودائع، وإجراء مدفوعات سداد القروض، والسماح للبنوك باستخدام هوامش حماية رأس المال.

وقد يتعين توفير الدعم الدولي للبلدان التي تعاني من ضيق الحيز المتاح للسياسات، بما في ذلك نتيجة للصراعات الجارية. ويدعم صندوق النقد الدولي البلدان بالفعل من خلال تسهيلات الإقراض الطارئة وتخفيف أعباء الديون (اليمن على سبيل المثال)، إلى جانب استعداده لخدمة أعضائه، من خلال مواصلة تنسيق وحشد الدعم الدولي وغيرها.

وبخلاف التدابير الفورية المرتبطة بالأزمة، ينبغي أن تهدف الاستجابة من خلال السياسات الاقتصادية إلى الحيلولة دون دخول الاقتصاد في مرحلة ركود مطولة وما يصاحب ذلك من آثار سلبية دائمة على رفاه المجتمع وضمان اتخاذ تدابير تنشيطية كافية للمساعدة على إنعاش النشاط الاقتصادي عقب الأزمة. ويمكن للحكومات التي يتوافر لديها الحيز المالي النظر في اتخاذ تدابير تنشيطية مؤقتة، بما في ذلك زيادة الإنفاق على البنية التحتية من أجل تعزيز الطلب الكلي حيثما أمكن، وإن كانت هذه التدابير قد تكون أكثر فعالية عند استئناف الأنشطة الاقتصادية.

ضمان الاستدامة المالية على المدى المتوسط

سلطت الأزمة الحالية الضوء بشدة على تعرض المنطقة لمخاطر تقلب أسعار النفط، وأكدت على أهمية الاستدامة المالية على المدى المتوسط. وبمجرد انحسار جائحة فيروس كورونا وعقب تسخير كافة الجهود لإنعاش الأنشطة الاقتصادية، ينبغي أن تلغي سلطات البلدان التدابير المؤقتة على مستوى السياسات، مع استئناف الضبط المالي التدريجي استناداً إلى أطر متوسطة الأجل معدلة للمالية العامة لمواجهة التحديات الملحة الناتجة عن بلوغ الطلب العالمي المرتقب على النفط ذروته (دراسة Mirzoev and others 2020) والاتجاهات الديمغرافية، بما في ذلك الزيادة المستمرة في أعداد السكان في سن العمل (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).^٤

وفي حالة توافر الحيز اللازم أمام السياسات (الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، ينبغي أن تواصل الحكومات تطبيق مزيج من السياسات الموجهة في الوقت المناسب وتقديم دعم السيولة اللازم للقطاعات والمجموعات المتضررة بشدة. ويمكن أن يتضمن ذلك تقديم التحويلات النقدية المباشرة، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعية الحالية، ومنح تخفيضات موجهة في التعريفات والضرائب الانتقائية على سلع وخدمات الرعاية الصحية، وتوفير دعم مباشر مؤقت للشركات المعرضة للمخاطر أو إجراء مدفوعاتها الضريبية لتجنب الاضطرابات القطاعية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو قطاعات الضيافة على سبيل المثال)، وتقديم حوافز للشركات على جانب النفقات (مثل السماح للاستثمارات بالإهلاك المعجل) لدعم إنتاج السلع والخدمات التي يوجد نقص في المعروض منها. غير أن هذه التدابير وغيرها ينبغي أن تكون مؤقتة لتجنب فرض أعباء دائمة على الموازنات.

وبالنسبة للبلدان التي يزداد فيها ضيق الحيز المالي، لا سيما البلدان ذات الديون المرتفعة أو الاحتياجات التمويلية الكبيرة (البحرين والعراق وعمان)، قد يكون المجال المتاح لمواجهة التباطؤ الاقتصادي الأوسع نطاقاً محدوداً. ولكن من الممكن، حسب المتاح، توفير حيز في حدود اعتمادات الموازنات الحالية من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإجراء المصروفات غير الضرورية، وترشيد النفقات الرأسمالية. وينبغي أن تكون هذه السياسات جزءاً من مجموعة أكبر من إجراءات الضبط المالي التدريجي على المدى المتوسط، مع وضع خطط لإعادة بناء الهوامش الوقائية وضمان الاستدامة المالية.

وينبغي أن تكون البنوك المركزية مستعدة لتوفير سيولة إضافية للبنوك، لا سيما البنوك التي تقوم بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع مراقبة الاستقرار المالي عن كثب. ويتضمن ذلك توفير السيولة بشكل مباشر، واستمرارية خطوط الائتمان الحالية أو زيادتها، وتقديم ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المملوكة للدولة. علاوة على ذلك، يمكن النظر في إرخاء التدابير الاحترازية والتنظيمية بصورة مؤقتة، مثل تعديل نسب

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات		متوسط			
	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠١٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٧	٤,٢-	٠,٨-	٠,١	١,٢	٤,٨
(التغير السنوي، %)						
الجزائر	٦,٢	٥,٢-	٠,٧	١,٤	١,٣	٣,٧
البحرين	٣,٠	٣,٦-	١,٨	٢,٠	٣,٨	٤,٩
إيران	٣,١	٦,٠-	٧,٦-	٥,٤-	٣,٧	٣,٧
العراق	٧,٢	٤,٧-	٣,٩	٠,٦-	٢,٥-	...
الكويت	٣,٤	١,١-	٠,٧	١,٢	٤,٧-	٤,٤
ليبيا	٨٠,٧	٥٨,٧-	٩,٩	١٧,٩	٦٤,٠	١,٦-
عمان	٣,٠	٢,٨-	٠,٥	١,٨	٠,٣	٣,٨
قطر	٥,٠	٤,٣-	٠,١	١,٥	١,٦	١٠,٢
المملكة العربية السعودية	٢,٩	٢,٣-	٠,٣	٢,٤	٠,٧-	٤,٠
الإمارات العربية المتحدة	٣,٣	٣,٥-	١,٣	١,٧	٠,٥	٤,٨
اليمن	٦,١	٣,٠-	٢,١	٠,٨	٥,١-	٠,٣
تضخم أسعار المستهلكين	٨,٤	٧,٨	٧,٨	٨,٧	٣,٦	٦,٨
(المتوسط السنوي، %)						
الجزائر	٣,٧	٣,٥	٢,٠	٤,٣	٥,٦	٣,٩
البحرين	٢,٥	٢,٦	١,٠	٢,١	١,٤	١,٨
إيران	٣٣,٥	٣٤,٢	٤١,١	٣١,٢	٩,٦	١٦,٩
العراق	١,٠	٠,٨	٠,٢-	٠,٤	٠,١	١١,٨
الكويت	٢,٣	٠,٥	١,١	٠,٦	١,٥	٣,٢
ليبيا	١٥,١	٢٢,٣	٤,٦	١,٢-	٢٨,٠	٧,١
عمان	٣,٤	١,٠	٠,١	٠,٩	١,٦	٢,٣
قطر	٢,٤	١,٢-	٠,٦-	٠,٢	٠,٥	٤,١
المملكة العربية السعودية	٢,٠	٠,٩	١,٢-	٢,٥	٠,٩-	٢,١
الإمارات العربية المتحدة	١,٥	١,٠-	١,٩-	٣,١	٢,٠	٤,٠
اليمن	٥,٠	٢٦,٧	١٠,٠	٢٧,٦	٣٠,٤	١٢,٥
رصيد المالية العامة الكلي للحكومة العامة	٩,٢-	١١,٨-	٣,٠-	١,٢-	٥,٣-	٤,٧
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
الجزائر ^١	١٥,٠-	٢٠,٠-	٩,٣-	٦,٩-	٨,٦-	٠,٨
البحرين ^١	١١,٩-	١٥,٧-	١٠,٦-	١١,٩-	١٤,٢-	٢,٩-
إيران ^٢	٧,٧-	٩,٩-	٥,٧-	٢,١-	١,٤-	١,٠
العراق	١٤,٧-	٢٢,٣-	٠,٨-	٧,٩	١,٦-	...
الكويت ^١	١٤,١-	١١,٣-	٤,٨	٩,٠	٦,٣	٢٥,٤
ليبيا	١٩,١-	٧,٢-	٨,٨	٠,٢-	٤٣,٥-	٩,٠-
عمان ^١	١٤,٨-	١٦,٩-	٧,٠-	٧,٩-	١٤,٠-	٤,٩
قطر	١,٤	٥,٢	٤,١	٥,٢	٢,٩-	٩,٢

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مجابهة صدمات متعددة

٩,٠-	١٢,٦-	٤,٥-	٥,٩-	٩,٢-	٤,٥	المملكة العربية السعودية
٧,١-	١١,١-	٠,٨-	٢,٠	٢,٠-	٦,١	الإمارات العربية المتحدة ^٣
٨,١-	٨,٠-	٣,٨-	٦,٧-	٥,٣-	٣,٩-	اليمن
٤,٥-	٥,٨-	٢,٧	٥,٩	١,٨	١٠,٧	رصيد الحساب الجاري
						(% من إجمالي الناتج المحلي)
١٧,١-	١٨,٣-	٩,٦-	٩,٦-	١٣,٢-	٨,١	الجزائر
٧,٣-	٩,٦-	٢,٩-	٥,٩-	٤,٥-	٥,١	البحرين
٣,٤-	٤,١-	٠,١-	٢,١	٣,٨	٤,٥	إيران
١٤,١-	٢١,٧-	١,٢-	٦,٩	١,٨	...	العراق
٧,٨-	١٠,٢-	٨,٩	١٤,٥	٨,٠	٢٩,٣	الكويت
٨,٣-	٦,٦-	٠,٣-	١,٨	٨,٠	١٠,٣	ليبيا
١١,١-	١٤,٢-	٥,٢-	٥,٥-	١٥,٦-	٥,٨	عمان
١,٨-	١,٩-	٢,٤	٨,٧	٣,٨	١٨,٧	قطر
٣,٤-	٣,١-	٦,٣	٩,٠	١,٥	١٣,٧	المملكة العربية السعودية
٤,١	١,٥	٧,٤	١٠,٠	٧,٣	٩,٨	الإمارات العربية المتحدة
٦,٠-	٢,٨-	٧,٤-	١,٤-	٠,٢-	٠,٦-	اليمن

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغيرات محسوبة على أساس السنة المالية في حالة إيران (٢١ مارس/٢٠ مارس).

^١ الحكومة المركزية.

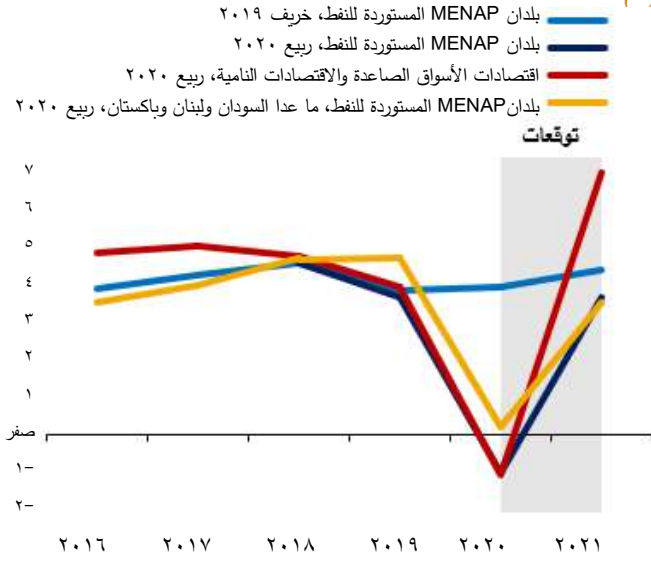
^٢ الحكومة المركزية وصندوق التنمية الوطني بما في ذلك مؤسسة الدعم الموجه.

^٣ الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وإمارات أبو ظبي ودبي والشارقة.

٢- البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: اجتياز المحنة

وقد أدى بدء الجائحة إلى تغير آفاق عام ٢٠٢٠ بشكل كبير. فمن المتوقع انكماش متوسط النمو في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١,٠٪ - أي أقل من مستواه في عام ٢٠١٩ بمقدار ٤,٥ نقطة مئوية (الشكل البياني ١-٢). وبالإضافة إلى الجائحة، يعكس ذلك أيضا استمرار الاختلالات الاقتصادية الكلية في السودان، والتباطؤ المؤقت للنشاط الاقتصادي بسبب سياسات تحقيق الاستقرار المطبقة في باكستان، والتعثر في سداد الدين السيادي في لبنان، والآثار الناجمة عن تباطؤ النمو لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين والبلدان التي تشكل مصدرا لتحويلات المغتربين.

الشكل البياني ١-٢
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: MENAP = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

- أدى الانكماش العالمي المتوقع وما نتج عنه من تراجع كبير في الطلب العالمي إلى انخفاضات كبيرة في أسعار السلع الأولية الدولية، مما أثر على البلدان المصدرة للغذاء والسلع الأولية غير النفطية (أفغانستان والأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان وتونس).

تواجه البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) تأثيرات معاكسة قوية - تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وتشديد الأوضاع المالية، وضعف آفاق النمو في البلدان المنتجة للنفط - مما يسهم في تفاقم التحديات المزمنة التي تواجهها. ولا يزال هناك غموض كبير حول حجم تفشي المرض، ومدته استمراره، وأنماط التعافي منه. ويساعد تراجع أسعار النفط العالمية في التخفيف إلى حد ما من وطأة هذه التطورات المعاكسة، ولكن الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد الكلي تعوق قدرة البلدان على مواجهة التحديات العاجلة. وبالرغم من محدودية الحيز المتاح من خلال السياسات وارتفاع الدين العام في كثير من البلدان، ينبغي إعطاء الأولوية للإنفاق الصحي الطارئ لاحتواء تفشي المرض وتطبيق سياسات مضادة للاتجاهات الدورية. ويتعين معايير التدابير المؤقتة الموجهة التي تتخذها البلدان لحماية المتضررين من أفراد وشركات، بحيث تراعي حجم الحيز المتاح أمام السياسات.

عاصفة عارمة

تشكل جائحة كوفيد-١٩ تهديدا واضحا للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فإلى جانب الآثار الإنسانية الكبيرة المحتملة، سيؤدي التأثير الاقتصادي طويل الأمد للأزمة - بما في ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت ٩,٥٪ في المتوسط عام ٢٠١٩ - إلى تفاقم مستويات البطالة المرتفعة بالفعل في كثير من البلدان. وبالرغم مما قد يتبعه تراجع أسعار النفط من دعم إلى حد ما على المدى القريب، قد تزداد المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية بسبب ضعف النشاط المحلي الذي يتفاقم في ظل تراجع مستويات الثقة ومواطن الضعف الناتجة عن الدين العام في بعض البلدان.

أعد هذا الفصل ماكسيميليانو أيبيندينو ونيكولاس اند، بمساعدة بحثية من أولوريمي أكين-أولوغبادي.

^١ تضم البلدان المستوردة للنفط في هذه المنطقة كلا من أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: اجتياز المحنة

وقد تؤدي الاضطرابات المحتملة في عرض السلع الاستهلاكية وانخفاض قيم العملات إلى زيادة الأسعار المحلية. وربما ساهم تراجع أسعار النفط في الحد من الاختلالات المالية والخارجية في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، ولكن انخفاض تدفقات رؤوس الأموال وتحويلات المغتربين من البلدان المستخرجة للنفط قد يحد من تأثير تراجع أسعار النفط على النشاط الاقتصادي. ففي عام ٢٠١٤، انخفضت أسعار النفط إلى النصف، وازدادت أرصدة المالية العامة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في المتوسط بنسبة ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي كما تحسنت حساباتها الجارية بنسبة ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تراجعت تحويلات المغتربين والاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٠,٣٪ و ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب، ليسجل النمو تحسنا طفيفا فقط في نهاية المطاف.

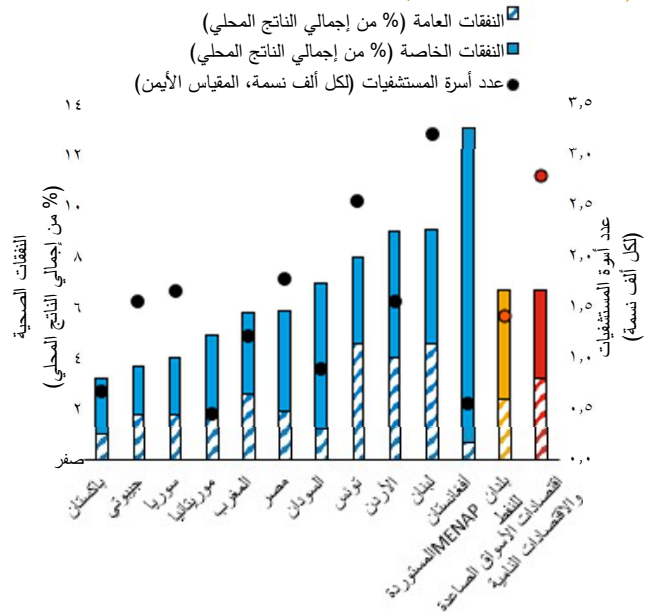
ومن المتوقع اتخاذ تدابير مالية توسعية في كافة البلدان في سياق تعزيز جهود مكافحة الفيروس والآثار الاقتصادية الناجمة عنه. وتشير التوقعات إلى ارتفاع العجز المالي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في المتوسط إلى ٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بسبب تأثير تراجع النمو على الإيرادات الضريبية في معظم البلدان وزيادة الإنفاق، والذي لن يتسنى تعويضه من خلال وفورات الدعم التي يحققها تراجع أسعار السلع الأولية وزيادة الإيرادات الضريبية في بعض البلدان (الأردن وباكستان).

وتنشأ هذه التحديات بينما ظل النمو ضعيفا في معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في عام ٢٠١٩ بسبب الاختلالات الاقتصادية الكلية الكبيرة المتراكمة (لبنان وباكستان والسودان)، أو مواطن الضعف الهيكلي المستمرة (تونس)، أو الصدمات المعاكسة في قطاع الزراعة (السودان). وتستثنى من ذلك البلدان التي استقادت من انتعاش قطاع استخراج المواد الأولية (مصر وموريتانيا) وزيادة الطلب الخارجي (جيبوتي ومصر).

ويُتوقع تحسن أرصدة الحسابات الجارية في عام ٢٠٢٠ بالرغم من تراجع حصيلة السياحة وتدفقات تحويلات المغتربين، لينخفض متوسط العجز إلى ٤,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني

ومن شأن صدمات العرض والطلب الإضافية - من خلال التجارة، والسياحة، وتحويلات المغتربين، وتشديد الأوضاع المالية، والتداعيات المؤثرة على أوضاع الائتمان المحلي، إلى جانب إجراءات احتواء الجائحة - أن تفرض قيودا شديدة على التجارة (جيبوتي ومصر وموريتانيا وباكستان وتونس) وصافي الائتمان الممنوح لقطاع السياحة في المنطقة (مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس)، مما يؤثر على الإنتاج والشركات على المستوى المحلي. فضلا على ذلك، تعتمد معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان اعتمادا كبيرا على الواردات في تلبية الطلب المحلي وإنتاج الصادرات (تشكل الواردات ٥٧٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٤٧٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية)، مما يشكل خطرا على العرض المحلي المتاح، لا سيما في ظل اضطرابات التجارة العالمية عموما.

الشكل البياني ٢-٢
النفقات الصحية والبنية التحتية
(٢٠١٧ أو آخر بيانات متاحة)



المصادر: منظمة الصحة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: MENAP = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. تعبر بيانات النفقات الصحية الخاصة والعامة عن الوضع في ٢٠١٧، وتعبر بيانات أسرة المستشفيات عن الوضع في عام ٢٠١٥ أو آخر بيانات متاحة خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ في حالة عدم توافر بيانات ٢٠١٥.

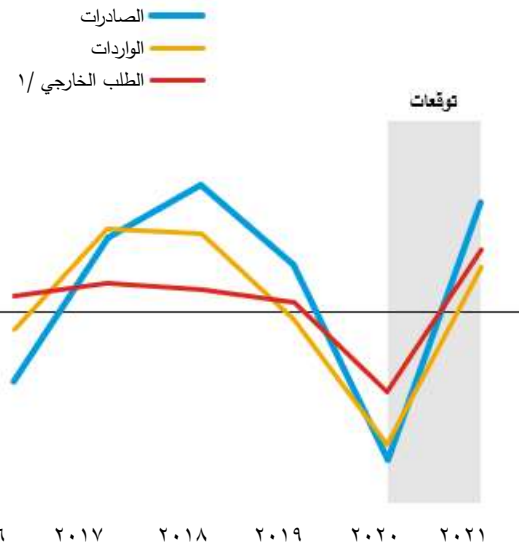
وسيكون من الصعب التعامل مع هذه التحديات خصوصا في البلدان ذات البنية التحتية الصحية الأضعف (أفغانستان وموريتانيا وباكستان والسودان، الشكل البياني ٢-٢).

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

٣-٢). ولكن بالرغم من انخفاض العجز، قد يصعب تمويله في ظل الانعكاس الحاد غير المسبوق في مسار تدفقات استثمارات الحافظة في الأسواق الصاعدة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الضغوط على الاحتياطيات الأجنبية وأسعار الصرف في بعض البلدان. ولوحظ بالفعل خروج تدفقات ضخمة من الاستثمارات في السندات والأسهم - ٣٨٠ مليون دولار في نهاية مارس- مع تراجع فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية (الشكل البياني ٢-٤). وفي بعض البلدان، قد تؤدي الاحتياجات التمويلية إلى زيادة الاعتماد على الأسواق المالية المحلية ومزاحمة الائتمان الخاص. فضلا على ذلك، فإن زيادة الاضطرابات الاجتماعية في بعض البلدان (لبنان والسودان، الشكل البياني ٢-٥) تفرض مزيدا من القيود على صناعات

الشكل البياني ٣-٢

بلدان MENAP المستوردة للنفط: نمو الواردات والصادرات والطلب الخارجي (%، المتوسط المرجح)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: MENAP = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

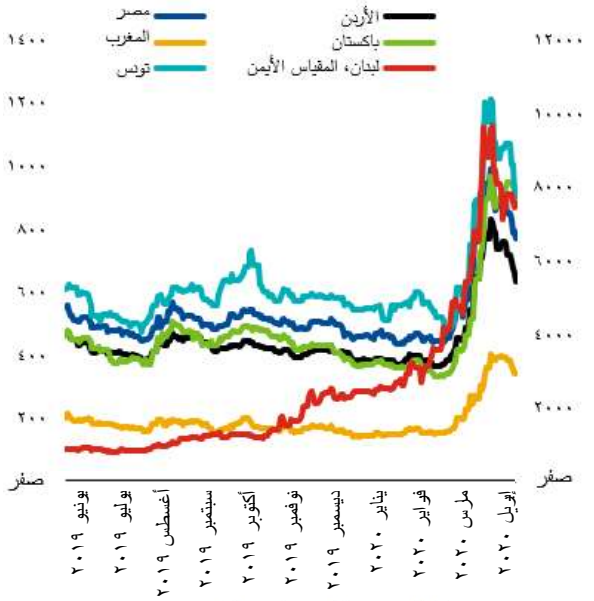
١- المتوسط المرجح لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المتلقية للصادرات.

السياسات.

الشكل البياني ٢-٤

فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية

(نقاط أساس)

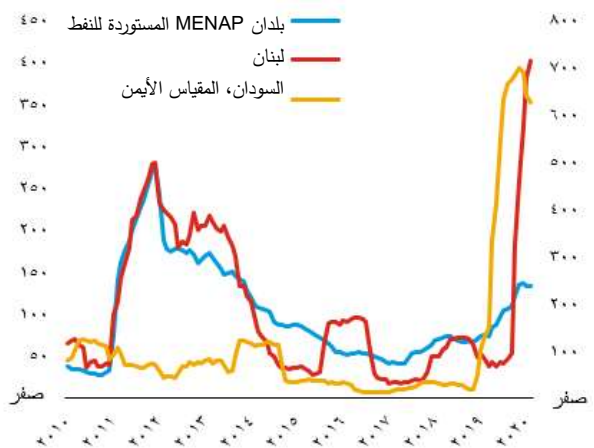


المصدر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.

الشكل البياني ٢-٥

مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار^١

(المؤشر، متوسط ٢٠١٠-٢٠٢٠ = ١٠٠، متوسط متحرك لاثني عشر شهرا)



المصادر: مؤسسة Factiva، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: MENAP = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

١- يحسب مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعلنة في الأخبار نسبة المقالات الصادرة في أهم المصادر الإخبارية التي ترتبط المصطلحات الأساسية الواردة فيها بالاحتجاجات والمظاهرات وغير ذلك من أشكال الاضطرابات الاجتماعية.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: اجتياز المحنة

تكلفة الرعاية الصحية، إلى زيادة العجز المالي في المتوسط بحوالي ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، حيث يتراوح بين أكثر من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي (في مصر والمغرب) إلى ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي يتوافر لديها حيز أقل للتصرف (السودان).

وقد خفضت بعض البلدان أسعار الفائدة الأساسية (باكستان والأردن وتونس)، وتراوح هذا التخفيض من ٢٥ نقطة أساس (المغرب) إلى ٣٠٠ نقطة أساس (مصر)، بينما قامت بلدان أخرى بتيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ائتمان (مصر والمغرب وتونس) وقامت بالتدخل في أسواق رأس المال (مصر والمغرب).

وفي ظل الظروف الحالية، ينبغي أن تكون الأولوية القصوى بالطبع هي إنقاذ الأرواح، وحماية الفئات الأكثر عرضة للخطر، ووقاية القطاعات الاقتصادية الأساسية، بما في ذلك من خلال الدعم المباشر للقطاع المالي إذا لزم الأمر. وينبغي أن تلبى سياسة المالية العامة احتياجات الإنفاق الملحة، لا سيما لدعم خدمات الطوارئ وتعزيز البنية التحتية لقطاع الرعاية الصحية. ونظرا لضعف قدرات نظم الرعاية الصحية في بعض البلدان (أفغانستان وموريتانيا وباكستان والسودان) والاعتماد على الإنفاق الخاص على خدمات الرعاية الصحية في بعضها الآخر، هناك حاجة ماسة لزيادة الإنفاق على الصحة (بما في ذلك بالنسبة للمهاجرين واللاجئين).

فضلا على ذلك، ينبغي اتخاذ إجراءات موجهة لفهم طبيعة الصدمة ومدى استمراريتها، لا سيما في البلدان التي لا يتاح لديها سوى حيز محدود للسياسات، وإن كان ينبغي تطبيق هذه السياسات لاستئناف التعافي بمجرد انحسار نقشي الفيروس.

وربما كانت هناك حاجة إلى تخفيف الضرائب ومنح دعم بصفة مؤقتة لتجنب الاضطرابات القطاعية، كما أن الحوافز الموجهة والقائمة على الإنفاق، مثل الإهلاك المُعجَّل للاستثمارات، من شأنها تعزيز إنتاج السلع والخدمات التي يوجد نقص في المعروض منها.

ولا تزال الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات عرضة للمخاطر بصفة خاصة نظرا لأن الأوضاع الصحية والاقتصادية في هذه الدول قد تؤدي إلى سرعة انتشار الجائحة^٢. ومن شأن الصراعات ومحدودية القدرات وضعف النظم الصحية أن تحول دون استجابة السياسات بشكل كاف للتحدي الحالي. وبالمثل، يتعرض اللاجئون بشكل كبير لمخاطر تداعيات جائحة كوفيد-١٩، مما يتطلب توفير دعم قوي من المجتمع الدولي (الإطار ٢-١).

أجواء غير مستقرة

اتخذت السلطات في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تدابير استباقية للتصدي للجائحة. فقد سارعت بلدان كثيرة إلى الإعلان عن حالة الطوارئ على المستوى الوطني، وفرضت جميعها قيودا على السفر المحلي والدولي بدرجات متفاوتة، إلى جانب إغلاق المدارس، وتخفيض ساعات العمل (ما عدا في جيبوتي ولبنان)، وحظر التجمعات لمنع انتشار الفيروس. وبدأ كثير من البلدان في زيادة النفقات المرتبطة بالصحة، وتقديم التمويل والإمدادات لنظمها الصحية، مع التركيز على الاحتياجات الملحة، وبلغت تكلفة هذه الإجراءات في المتوسط ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي.

فضلا على ذلك، قام كثير من البلدان بتوجيه مزيد من التحويلات والدعم للأسر المستحقة (مصر والمغرب وباكستان وتونس) باستخدام برامج الحماية الاجتماعية القائمة. ووجهت بلدان أخرى تحويلات نقدية إلى العاطلين عن العمل وأصحاب الأعمال الحرة (مصر وباكستان وتونس). كذلك تم تقديم مساعدات للشركات المتضررة في قطاع السياحة أو قطاع التصدير (مصر والأردن) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المغرب وتونس) من خلال الإقراض المضمون والمدعم، ومن خلال الإعفاءات الضريبية (مصر وباكستان) وإرجاء دفع الضرائب (المغرب). ومن المتوقع أن تؤدي الاستجابة للجائحة الحالية في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، شاملة

^٢ تتضمن الدول الهشة في مجموعة البلدان المستوردة للنفط في هذه المنطقة كلا من أفغانستان وجيبوتي ولبنان والصومال والسودان وسوريا.

ويمكن لسياسات السلامة الاحترازية الكلية والقيود المؤقتة على خروج التدفقات الرأسمالية القيام بدورين مكملين لبعضهما إذا استقر الرأي على فعاليتها في الاستجابة لأوضاع الأزمات الوشيكة.

ضرورة الدعم الخارجي

يتعين تنسيق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 على المستوى العالمي للتحوّل بعيداً عن الصدمة. ونظراً للحيز المالي المحدود في كثير من البلدان، والاحتياجات الكبيرة التي يصل مجموعها إلى حوالي ١٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ستكون للتمويل الخارجي أهمية كبيرة في مساعدة الحكومات على احتواء الانعكاسات السلبية للفيروس على الأسر والشركات بفعالية. ويقوم صندوق النقد الدولي والمنظمات المالية الدولية الأخرى والمجتمع الدولي بدور كبير في مساعدة البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وقد استجاب صندوق النقد الدولي بشكل سريع. وكان المغرب قد اختار السحب من خط الوقاية والسيولة المتاح له للمساعدة في سد الاحتياجات الناتجة عن الصدمة الحالية. وفي شهر مارس، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على عقد اتفاق جديد مع الأردن في إطار "تسهيل الصندوق الممدد"، وعلى عقد اتفاق مع الصومال في ظل "تسهيل الصندوق الممدد" و"التسهيل الائتماني الممدد" عقب نجاحه في بلوغ نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي شهر إبريل، قدم الصندوق دعماً مالياً لباكستان وتونس في ظل "أداة التمويل السريع". وينظر الصندوق حالياً في عدد من الطلبات المقدمة من عدة بلدان أخرى للحصول على تمويل من موارده.

إصلاح ما بعد العاصفة

عندما تتحسر الجائحة، سيكون الحيز المتاح أمام السياسات قد تقلص بشكل أكبر في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وأصبحت السياسات البديلة محدودة. ويُرجح أن تؤدي الصدمة الحالية إلى إضعاف الأسس الاقتصادية وزيادة مواطن الضعف الناجمة عن الدين العام والخارجي. وقد يصل الأمر إلى مواجهة بعض البلدان عدداً متزايداً من الصدمات المرتبطة بأحوال الطقس بسبب تغير المناخ كما لوحظ

وفي حالة عدم وجود شبكات أمان اجتماعية كافية، سيتعين توسيع نطاق البرامج الاجتماعية أيضاً لحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. ويمكن من خلال التحويلات النقدية الموجهة ودعم الأجور والتخفيف الضريبي المؤقت المساعدة على ضمان تجاوز الأسر محدودة الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الصدمة المؤقتة، بالرغم من ضعف القدرات الإدارية للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان على تنفيذ برامج على أساس قياس القدرة المالية أو برامج مؤقتة. وينبغي موازنة هذه الإجراءات في الوضع الأمثل عن طريق إرجاء الإنفاق غير الأساسي حيثما أمكن، مع المحافظة على تلبية احتياجات الإنفاق الملحة حتى وإن تعذر اتخاذ هذه الإجراءات الموازنة. وبالنسبة للبلدان التي قد لا يتاح لها أي حيز مالي، قد يتعين عليها طلب مساعدات من الجهات المانحة.

وقد يكون من الضروري اتخاذ إجراءات لمساعدة القطاع المالي في ظل الخسائر المحتملة في حوافز ائتمان الشركات والأسر. فقد يتعين اتخاذ إجراءات لتقديم دعم مالي مؤقت وموجه للتصدي لضغوط السيولة الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد-19، حتى وإن نشأت عن ذلك التزامات مالية احتمالية، ولكن ينبغي الاستمرار في تطبيق قواعد تصنيف القروض ورصد المخصصات بشكل كامل للحفاظ على مصداقية النظام المالي. ويمكن للأجهزة الرقابية إصدار مبادئ توجيهية للبنوك لدعم التيسير البنّاء لشروط القروض بالنسبة للمقترضين المتضررين، مع مراعاة القواعد الاحترازية، واحتواء الانعكاسات التنظيمية الواضحة التي قد تنشأ لفترة مؤقتة نتيجة لذلك (إن وجدت)، مع مراعاة المخاطر في البلدان التي تمتلك رصيда كبيرا من الأصول المالية المحبوسة (تونس) أو تعاني من ضغوط في الجهاز المصرفي (لبنان) أو ضعف القدرات الرقابية.

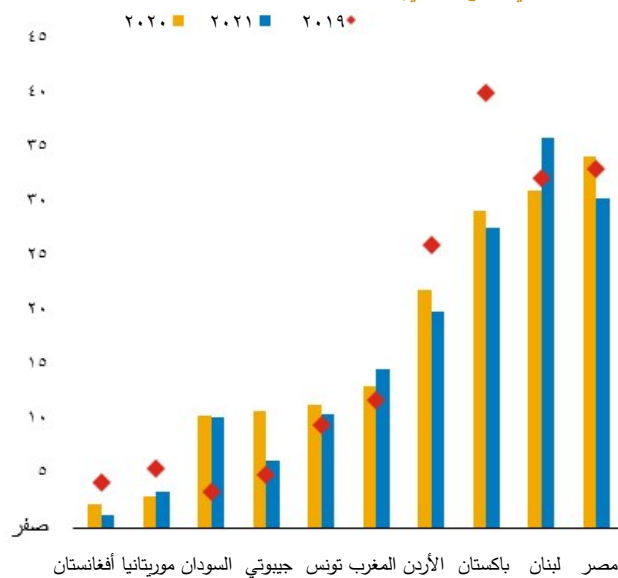
وبالنسبة للبلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة (تونس والسودان) أو الاحتياطات الدولية المنخفضة (تونس)، فقد لا يمكنها التعامل مع الصدمة من خلال السياسة النقدية، بل قد تضطر على العكس من ذلك إلى تشديد موقف سياستها النقدية لتجنب تعديل سعر الصرف على نحو غير منظم وارتفاع التضخم والانعكاسات على الاستقرار المالي بسبب التشديد السريع في الأوضاع المالية العالمية.

بالفعل. واستعادة النمو في هذه البيئة قد تتطلب توفير تمويل يتجاوز مستوى التمويل المتوخى حاليا لعام ٢٠٢١ والبالغ ١٧٠ مليار دولار، مما يعني زيادة الاحتياجات التمويلية الكبيرة بالفعل التي تواجهها بعض الحكومات (الشكل البياني ٦-٢). ومن ثم، سيتعين معايرة السياسات لتيسير التعافي واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط. وفي ظل هذه البيئة المليئة بالتحديات، يتعين توفير الدعم اللازم، بما في ذلك من المجتمع الدولي.

الشكل البياني ٦-٢

إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإطار ٢-١: عشرة أعوام على أزمة اللاجئين السوريين

لقد دخل الصراع السوري عامه العاشر. فاضطر حوالي ٦ ملايين مواطن سوري - أي حوالي ربع السكان - إلى الخروج من البلاد، واضطر ٧ ملايين آخرين إلى النزوح داخليا، مما يجعل من سوريا أكبر أزمة نزوح في التاريخ الحديث.

ويستضيف لبنان مليون لاجئ مسجل، بينما يستضيف الأردن ٠.٧ مليون لاجئ (أي حوالي عُشر وتُثلث عدد السكان في البلدين قبل الأزمة، على الترتيب)، وهما يقدمان بالتالي سلعة عامة عالمية بالغة الأهمية. غير أن حجم تدفقات اللاجئين الوافدين أدى إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، تزامن وصول اللاجئين مع وجود اختلالات مالية وخارجية كبيرة بالفعل: إذ يعكف الأردن على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مجموعة من البرامج المدعومة بموارد الصندوق منذ عام ٢٠١٢، كما استمر تراكم الديون في لبنان حتى بلغت مستويات لا يستطيع الاستمرار في تحملها، مما أدى إلى صدور قرارات مؤخرا تفرض ضوابط رأسمالية وإعادة هيكلة الدين العام.

وتضيف جائحة كوفيد-١٩ مستوى جديدا من المخاطر أمام اللاجئين والبلدين المضيفين، مما يتطلب اتخاذ تدابير فورية للتخفيف من أثر الجائحة. فاللاجئون الذين يعيشون في مخيمات أو مساكن دون المستوى اللائق لا تتوافر لهم وسائل كافية لاحتواء مخاطر العدوى، وبالرغم من إمكانية استفادتهم من خدمات الرعاية الصحية المحلية من الناحية النظرية، فهم لا يستطيعون ذلك إما بسبب تجاوز الطاقة الاستيعابية لمنشآت الرعاية الصحية بالفعل (الأردن) أو ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية (لبنان، الشكل البياني ٢-١). علاوة على ذلك، يعمل معظم اللاجئين في القطاع غير الرسمي، ولا تتاح لهم بالتالي سوى فرصة محدودة للاستفادة من الائتمان أو التمويل الطارئ، مما يجعلهم عرضة بصفة خاصة لمخاطر الآثار الاقتصادية للجائحة (دراسة Errighi and Griesse 2016).^١

ويتعين أن تضمن الحكومتان المضيفتان حصول اللاجئين على خدمات الرعاية الصحية وحمايتهم من التداعيات الاقتصادية. ولهذا الغرض، قد تطلب هاتان الحكومتان الحصول على دعم في شكل منح أجنبية وتمويل ميسر لتحقيق هذه الأهداف الإنسانية. وبوجه أعم، ينبغي بمجرد السيطرة على الجائحة أن تستأنف الحكومتان المنهج الإنمائي في التعامل مع أزمة اللاجئين بدعم من المجتمع الدولي (تقرير World Bank 2017).^٢ فالسماح للاجئين بالاندماج في الأسواق المحلية، والوصول إلى مرحلة الاعتماد على النفس، وتوفير سبل العيش، واكتساب المهارات اللازمة للمشاركة في سوق العمل، لن يثنيهم عن قرار العودة إلى بلادهم بل سيشجعهم عليه (دراسة Harild and others 2015، ودراسة Koser 2015 (and Kuschminder).^٣

١/ راجع دراسة Errighi, Lorenza and Jörn Griesse. 2016. "The Syrian Refugee Crisis: Labour Market Implications in Jordan and Lebanon" European Economy Discussion Paper 029, Luxembourg, European Commission.

٢/ راجع تقرير World Bank. 2017. *Forcibly Displaced: Toward a Development Approach Supporting Refugees, the Internally Displaced, and Their Hosts*. Washington, DC: World Bank.

٣/ راجع دراسة Harild, Niels, Asger Christensen, and Roger Zetter. 2015. "Sustainable Refugee Return: Triggers, Constraints, and Lessons on Addressing the Development Challenges of Forced Displacement." Global Program on Forced Displacement Issue Note Series Report 99618, World Bank, Washington, DC.

٤/ راجع دراسة Koser, Khalid & Katie Kuschminder. 2015. "Comparative Research on the Assisted Voluntary Return and Reintegration of Migrants." Geneva: International Organization for Migration.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: اجتياز المحنة

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	متوسط					توقعات
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	
	-٢٠٠٠					
	٢٠١٦					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي، %)	٤,٢	٤,٠	٤,٣	٣,٥	١,٠-	٢,٥
أفغانستان	...	٢,٩	٢,٧	٣,٠	٣,٠-	٤,٥
جيبوتي	٤,٤	٥,٤	٨,٤	٧,٥	١,٠	٨,٥
مصر	٤,٣	٤,١	٥,٣	٥,٦	٢,٠	٢,٨
الأردن	٤,٧	٢,١	١,٩	٢,٠	٣,٧-	٣,٧
لبنان	٤,٥	٠,٩	١,٩-	٦,٥-	١٢,٠-	...
موريتانيا	٣,٥	٣,٥	٢,١	٥,٩	٢,٠-	٤,٢
المغرب	٤,٣	٤,٢	٣,٠	٢,٢	٣,٧-	٤,٨
باكستان	٤,٣	٥,٢	٥,٥	٣,٣	١,٥-	٢,٠
الصومال	٢,٦	١,٤	٢,٨	٢,٩	٢,٥-	٢,٩
السودان ^١	٣,٠	٠,٧	٢,٣-	٢,٥-	٧,٢-	٣,٠-
سوريا ^٢	٤,٣
تونس	٣,٣	١,٩	٢,٧	١,٠	٤,٣-	٤,١
الضفة الغربية وغزة ^٣	٤,٤	١,٤	١,٢	٠,٩	٥,٠-	٦,٥
تضخم أسعار المستهلكين (المتوسط السنوي، %)	٣,٧	١٢,٧	١٢,٣	٨,١	٩,٤	٩,٤
أفغانستان	...	٥,٠	٠,٦	٢,٣	٤,٧	٤,٥
جيبوتي	١,١	٠,٦	٠,١	٣,٣	٢,٩	٢,٨
مصر	٠,٦	٢٤,٦	١٩,٩	٨,٣	٤,٩	٧,٢
الأردن	٣,٣	٣,٣	٤,٥	٠,٣	٠,٢	١,٦
لبنان	٢,٣	٤,٥	٤,٦	٢,٩	١٧,٠	...
موريتانيا	٥,٣	٢,٣	٣,١	٢,٣	٣,٩	٤,٥
المغرب	١,٦	٠,٨	١,٩	٠,٠	٠,٣	١,٣
باكستان	٨,١	٤,١	٣,٩	٦,٧	١١,١	٨,٠
الصومال
السودان ^١	١٦,٤	٣٢,٤	٦٣,٣	٥١,٠	٨١,٣	٩١,١
سوريا ^٢	٤,٩
تونس	٣,٧	٥,٣	٧,٣	٦,٧	٦,٢	٤,٩
الضفة الغربية وغزة ^٣	٢,٦	٠,٢	٠,٢-	١,٦	٠,١	١,٣
رصيد المالية العامة الكلي للحكومة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	٥,٨-	٦,٧-	٦,٩-	٧,٣-	٨,٥-	٧,٠-
أفغانستان ^٤	...	٠,٦-	١,٥	١,٠-	٤,٠-	٢,٠-
جيبوتي	٣,٠-	٤,٥-	٢,٨-	٠,٨-	٢,٧-	١,٧-
مصر	٨,٥-	١٠,٦-	٩,٥-	٧,٤-	٧,٧-	٦,٩-
الأردن ^٥	٦,٢-	٣,٣-	٤,٤-	٦,١-	٦,٧-	٥,٧-

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

لبنان ^٤	٨,٤-	٨,٦-	١١,٣-	١٠,٧-	١٥,٣-	...
موريتانيا ^{٤,٦}	١١,٩-	٠,٠	٢,٥	٢,١	٣,٣-	٠,٧-
المغرب ^٤	٤,٢-	٣,٥-	٣,٧-	٤,١-	٧,١-	٤,٥-
باكستان ^٧	٤,٧-	٥,٨-	٦,٤-	٨,٨-	٩,٢-	٦,٥-
الصومال
السودان ^١	٢,٣-	٦,٥-	٧,٩-	١٠,٨-	١٦,٩-	٢٠,٦-
سوريا ^٢
تونس ^٨	٣,٣-	٥,٩-	٤,٦-	٣,٩-	٤,٣-	٢,٥-
الضفة الغربية وغزة ^٣	١٨,٢-	٧,٣-	٦,٦-	٧,٤-	١٠,٧-	٨,١-
رصيد الحساب الجاري	٢,٤-	٦,٧-	٦,٤-	٥,٤-	٤,٩-	٤,٤-
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
أفغانستان	...	٧,١	١٣,٠	٨,٦	٤,٩	٥,٨
جيبوتي	٥,٤	٤,٨-	١٨,٠	٢٤,٧	٠,٨-	٠,٢
مصر	٠,٦-	٦,١-	٢,٤-	٣,٦-	٤,٣-	٤,٥-
الأردن	٦,٦-	١٠,٨-	٧,٠-	٢,٨-	٥,٨-	٥,٣-
لبنان	١٩,٤-	٢٦,٥-	٢٦,٧-	٢٠,٦-	١٢,٦-	...
موريتانيا	١١,٣-	١٠,٠-	١٣,٨-	١٠,٦-	١٧,٣-	١٧,٤-
المغرب	٣,٤-	٣,٤-	٥,٣-	٤,١-	٧,٨-	٤,٣-
باكستان	١,٣-	٤,١-	٦,٣-	٥,٠-	١,٧-	٢,٤-
الصومال	٩,٩-	٩,٧-	١٠,٣-	١٣,٧-	١١,٤-	١١,٢-
السودان ^١	٧,٦-	١٠,١-	١٣,٠-	١٤,٩-	١٥,٢-	١١,٨-
سوريا ^٢	٠,٤-
تونس	٥,٨-	١٠,٢-	١١,٢-	٨,٨-	٧,٥-	٨,١-
الضفة الغربية وغزة ^٣	١٦,٧-	١٣,٢-	١٣,١-	١٠,٧-	١١,٧-	١١,٠-

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغيرات، ما عدا التضخم، مُبلّغة على أساس السنة المالية لكل من أفغانستان (٢١ مارس/٢٠ مارس) حتى عام ٢٠١١، و٢١ ديسمبر/٢٠ ديسمبر بعد ٢٠١١، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

^١ بيانات عام ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. وتعتبر بيانات ٢٠١٢ وما بعدها عن السودان الحالي.

^٢ بيانات الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ لا تتضمن سوريا.

^٣ الضفة الغربية وغزة ليست عضوا في صندوق النقد الدولي وغير مشمولة في أي من المجملات.

^٤ الحكومة المركزية. وبالنسبة للبنان، تشمل التحويلات إلى شركة الكهرباء.

^٥ رصيد المالية العامة الكلي يتضمن التحويلات إلى شركة الكهرباء الوطنية (نلكو) حتى نهاية عام ٢٠١٤. وتوقفت التحويلات بدءا من ٢٠١٥.

^٦ بما في ذلك الإيرادات النفطية المُحوّلة إلى صندوق النفط.

^٧ بما فيها المنح.

^٨ بما في ذلك تكاليف إعادة رسملة البنوك ومدفوعات تسوية المتأخرات.